## ٢٠

# فشل مؤتمر دول حوض النيل بـ «شرم الشيخ»: أول طلقة فى حروب المياه!

**عطشـان يا صبـايا، دلونى على السبـيل**

**عطشـان والنيل فى بلدنا، والميّـه سلسبـيل**

**فلكلور مصرى**

على مـدار التـاريخ، لم يلعب نهـر دوراً مـحورياً فى حيـاة شـعب من الشـعوب، مـثلمـا لعب النيل دوره فى حيـاة الشـعب المصـرى، حـتى قدّسـه المصـريون الأقدمـون، واحتفلوا بفيضـان مائه «المبـارك»، وقدمـوا له العطايا والقرابين، وترنموا له بأناشيد العرفان والتبجيل:

«أنت خلقت النيل فى العالم الأرضى / وأنت تخرجه بأمرك فتحفظ به الناس / يا إله الجـمـيع / أنت الذى خلقت فى السـمـاء نيـلاً / لكى يتنـزَّل عليهم ولهم / يتـسـاقط الفيضـان على الجبـال كالبحـر الزاخـر / فيسـقى مزارعهم وسط ديارهم / مـا أبدع تدابيـرك يا إلـه الأبدية / فى السـمـاء نيل للأمم الغـربيـة / أمـا النيل الذى يروى مصـر، فإنه يتدفق من باطن الأرض!» ، (من ترانيم إخناتون).

وليس هنـاك من سـر فى هـذه المكانة السـاميـة التى احـتلها النيل فى حياة قاطنى واديه الخصيب، فهو سبب حياتهم، بالمعنى المباشر للكلمة،

فأكثر من ٩٥٪ من المياه التى يتعيّش عليها سكان الوادى هو مصدرها، مع ندرة الأمطار ومحدودية كميات المياه الجوفية المتاحة، حتى الآن، ومن الطبيعى، والحال هكذا أن يكون للنيل هذا الموقع بالغ الأهمية فى حياة شعب مصر، فهو رمز الخصوبة، وإله الخير والبر والعطاء، ومن فيض مائه العذب يشرب و يأكل المصريون من خيراته، وعلى صفحة مائه تبحر مراكبهم لتربط بين شمال الوادى وجنوبه، وعلى جنباته الممتدة بنوا معابدهم الباقية، وفوق هضبته العالية شيدوا عنوان خلودهم: الأهرامات التى تتحدى، بعلمها ورسوخها،عوادى الأيام وتخرصات الزمن!.

ولعل هذه المكانة الرفيعة، التى احتلها النيل فى حياة المصريين، هو ما يفسر، أسباب حرص حكّامهم، منذ أقدم العصور، ومهما كانت الظروف وبلغت التكلفة، على تأمين أوضاع «النهر الخالد» من منابعه وحتى المصب، فلا يملك حاكم أن يُفَرِّطَ فى شريان الحياة فى بلده، ولا فى أن يترك للصدف مهمة حماية مصدر الوجود والنماء لوطنه، ومن هنا،كان طبيعياً،كما يقول العالم الكبير «رشدى سعيد»، (فى سفره الجليل: نهر النيل: نشأته واستخدام مياهه فى الماضى والمستقبل، ص: ٢٧٤)، أنه: «عندما بدأ صراع القوى الأوروبية للاستيلاء على أفريقيا، فى منتصف القرن التاسع عشر، رأت مصر، التى كانت قد أدخلت فى ذلك الوقت نظام الرى المستديم، أن تعمل على تأمين منابع النيل قبل أن تسقط فى أيدى القوى الأجنبية، وبالفعل قامت مصر، فى ستينات وسبعينات القرن التاسع عشر، بعدد من الحملات العسكرية، التى ساعدت فى الكشف عن منابع النيل، ومدت سلطتها إلى هضبة البحيرات الاستوائية من حدود الكونغو غربا إلى هرر والصومال شرقاً».

لكن مصر لم تعتمد وحسب على القوة العسكرية و«حملات الفتح» فى حماية مصدر حياتها، الأول والأخير، وإنما لجأت إلى قواها «الناعمة»

أيضا، وربما كان لسطوة هذه القوة الدور الأكبر فى تدعيم الوجود المصرى فى أفريقيا، وضمان عدم المساس بمصدر حياتها الذى لا بديل عنه، فعلى امتداد العصر الملكى، وطوال عهد الرئيس عبد الناصر، بسياسته التحررية، المعادية للاستعمار، والمنحازة لمصالح الشعوب، فتحت مصر صدرها وأبوابها لأبناء أفريقيا، من الطلاب والسياسيين، ينهلون من أزهرها ومعاهدها العلمية وجامعاتها، ويناضلون من على أرضها دفاعاً عن الحقوق الوطنية والاستقلال، وفى سنى دراستى الجامعية، حتى منتصف سبعينيات القرن الماضى، أذكر أننا كثيراً ما كنا نستضيف بندواتنا ومؤتمراتنا، فى كليات الجامعة، ممثلى حركات التحرر الأفريقية، الذين كانوا محل اعتزاز وفخر ومساعدة، على كل المستويات، الرسمية والشعبية، كما كان للبعثات العلمية والثقافية والفنية والطبية .. إلخ، دوراً كبيراً فى تعزيز صورة مصر المناضلة من أجل حرية قارتها ومصالح الأفريقيين وتقدمهم، وهو ما كان له أبلغ الأثر فى القبول الأفريقى العام للاعتراف بحقوق مصر التاريخية المشروعة، فى مياه النيل، واستقرار هذا الحق، لعقود طويلة، دون صعوبات تُذكر.

لكن دورة الأيام لم تبق على توجهات مصر، بعد رحيل عبد الناصر، على مساراتها القديمة، فالتحولات العاصفة التى قادها أنور السادات،حولت مصر عن مواقع الزعامة لمعسكر التحرر الوطنى، إلى المراكز المناوئة، خاصة بعد تبنى مقولة «٩٩٪ من أوراق اللعبة فى يد أمريكا»، التى كانت محور التوجهات الانقلابية الساداتية، والتى سعت إلى خلع مصر من بؤرة الحركة التحررية العربية والعالمية، وإلحاقها، تابعاً للسياسات الأمريكية والإسرائيلية، المعادية لمصالح شعب مصر وباقى الشعوب العربية وشعوب أفريقيا أيضاً، وخاصةً بعد اتفاقية «كامب ديفيد»، التى عنت من ضمن ما عنت، تنكّر سياسة مصر (الرسمية)

لحاجات ومصالح أشقائها العرب والأفريقيين.

وقد كان طبيعياً والحال هكذا، أن سقطت الملفات الأفريقية الأساسية، كما سقطت الملفات العربية المصيرية من الأجندة الرسمية، إذ لم تعد قضية فلسطين «قضية مصر المركزية»، فالنظام أخذ يتخفف - بالتدريج - من أحماله (القومية)، منتقلاً، شيئاً فشيئاً من موقف التربص والإدانة للفلسطينيين إلى موقع المتحالف، موضوعياً، مع الطرف الإسرائيلى، وظل جلّ همه الانتساب إلى معسكر أمريكا والغرب، عبر البوابة الإسرائيلية، ولم يعد الحكم يفخر بالانتماء للقارة السمراء التى تناضل من أجل النور والحرية بل تعامل باستعلاء مهين وعنف، غير مُبرر، مع شئونها وقضاياها، مثلما حدث فى الصدام مع لاجئى السودان المعتصمين من أجل تحسين أحوالهم أمام مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين بالقاهرة، وكذلك فى مطاردة فقراء الأفارقة المتسللين، عبر الحدود، للعمل فى «إسرائيل»، حيث أسفر التدخل العنيف فى الحالتين عن سقوط عشرات القتلى والجرحى دونما ضرورة، فضلاً عن الإهمال العام الذى أصبح سمة التعامل مع قضايا القارة، فلم يعد النظام مهتما بتوثيق العلاقات مع الأفارقة، بأى صورة من الصور، وأصبحت سفارات القارة، كما يشير الأستاذ «فاروق جويدة»، (جريدة «الشروق» القاهرية، ٢٥ أبريل ٢٠١٠)، منفى المغضوب عليهم من الدبلوماسيين، وتقطعت علاقات الأزهر والكنيسة بنظائرهما فى أفريقيا، وتعاملت السلطة المصرية مع مؤتمرات القمة الأفريقية باستهتار، ... لقد تبدد الرصيد الذى بنته، بدأب وجهد وتضحيات بالغة، مصر الرصينة، الواعية، وما تم بنائه على مدار القرون والعقود، «تلاشى فى فترات زمنية قصيرة»!.

ومن عجب أن هذا الانسحاب الخطير، من منطقة ذات أهمية استثنائية لمصر، كان يتم فى وقت تتقدم فيه الدولة الصهيونية لـ «ملء

الفراغ» الناشئ، مقدمةً (مساعدات) محدودة، لكنها مدروسة، ومؤثرة، فى مجالات عدة: الصحة والتعليم والزراعة والاقتصاد، والأهم فى التعاون الأمنى وبيع السلاح للفرقاء المتصارعين على السلطة والثروات والنفوذ، والأخطر فيما يخص مشاريع استثمار ماء النهر وبناء السدود والحواجز، والدس لمصر، العدو التاريخى اللدود، رغم كل الاتفاقات واللقاءات، والأحضان والتنازلات أيضاً!.

والخطير فى هذا الوضع أنه يتواكب مع التزايد المضطرد فى الاحتياجات المصرية للمياه، فالاتفاقات التى تحدد نصيب مصر والسودان من مياه النيل، وقّعت عامى ١٩٢٩ و١٩٥٩، حين كان تعداد السكان محدودا، وحاجاتهم من المياه بسيطة، أما اليوم فقد تضاعف العدد مرات، ووصل، فى مصر وحدها، إلى ثمانين مليونا، فيما ظلت الحصة المُقررة، طوال هذه المدة، ثابتة!.

وقد أدى هذا الوضع، كما تشير الإحصاءات إلى تضاؤل نصيب الفرد المصرى من المياه، من ١٧٠٠ متراً مكعباً فى الستينيات، إلى ٩٨٥ متراً مكعباً فى بدايات القرن الحالى، وسيستمر انخفاض نصيب الفرد المصرى من المياه، ليصل إلى ٦٢٠ متراً مكعباً عام ٢٠٢٠، وحين يصل تعداد الشعب المصرى إلى رقم المائة مليون نسمة، عام ٢٠٢٥، لن يتجاوز نصيب الفرد المصرى ٥٠٠ متراً مكعباً من المياه، الأمر الذى يعنى أن مصر ستكون قد دخلت مرحلة «المجاعة المائية»، بعد أن تكون قد تجاوزت، بمراحل، حالة «الفقر المائى»، التى يحددها الخبراء بـ ١٠٠٠ متراً مكعباً من المياه، للفرد الواحد!.

ولقد مرت مصر بمقدمات حالة «الفقر المائى» هذه، وعاصرت بعض ملامحها القاسية، العامين الماضيين، حيث ضربت موجات واسعة من العطش، وشح المياه، العديد من المحافظات المصرية، وراح المواطنون

الغاضبون يقتتلون، ويسقط منهم الضحايا، من أجل بضع ليترات من ماء الشرب، أو لرى أراضيهم التى شققها الجفاف، وأهلكها الظمأ، وتبحث عن مخرج من الموت المجانى المحتم.

وفى الأزمة الخطيرة الأخيرة، التى عكستها نتائج مؤتمر «شرم الشيخ»، تجمعت إرادات دول منابع نهر النيل الثمانية (أوغندا، أثيوبيا، إريتريا، الكونغو الديمقراطية، بوروندى، تنزانيا، رواندا، كينيا)، فى مواجهة دولتى المصب، (مصر والسودان)، وضغطت دول المنابع من أجل إعادة النظر فى حصص مصر والسودان، تحت دعاوى استئثارهما بنسب كبيرة من مياه النهر، الأمر الذى يحرم هذه الدول من فرص التنمية وحل مشكلات مواطنيها، وطرح البعض، مثل الكينيين، مطلب التعامل مع مياه النيل بنفس طريقة تعامل الدول مع البترول الذى يجرى استخراجه من أراضيها، «وبالتالى، يجب أن تشترى مصر ما تحتاج من المياه، من دول المنابع، على اعتبار أن كلا من البترول والمياه مصادر طبيعية للدول».

ولا شك أن هناك احتياج موضوعى، فى دول منابع نهر النيل، إلى خطط تنموية واسعة المدى، تساعد على تحسين أحوال شعوبها، المحاصرة بالفقر والتخلف، ومن ألزم الضرورات مساهمة مصر والسودان بجهد أكبر لمساعدة الأشقّاء الأفارقة، وخاصةً فى مجالات التعليم والعلاج والزراعة والمياه، وغيرها من المجالات التى تملك فيها مصر خبرات كبيرة، لكن المشاهد وجود نوع من التطرف والعناد فى المواقف، تجاه دولتى المصب، وإصرار من دول المنابع على التصعيد، والانفصال عن مجمل العمل المشترك الذى يربط بين جميع دول حوض وادى النيل، والذى ينطلق من وحدة التاريخ والأرض والمصير، ويثق بإمكانية إدارة أية خلافات بين دول الحوض، فى إطار أخوى، يبحث عن المصلحة المشتركة.

وبعيداً عن «نظرية المؤامرة» الشهيرة، فإن المراقب، يلمس بوضوح

عبث الأصابع الصهيونية من خلف هذه الأزمة، بتحريض دول المنابع ضد دولتى المصب، وحثّها على التصعيد القصدى، والتنصل من الالتزامات التاريخية الواجبة!.

ومعلوم أن الأطماع الصهيونية فى مياه النيل، قديمة وغير خافية، فلقد حاول «ثيودور هرتزل»، إغراء قادة «بريطانيا العظمى»، وممثلى الاحتلال البريطانى فى مصر، أوائل القرن الماضى، بالموافقة على منحه امتياز إنشاء مستعمرة صهيونية على مساحة تقدر بثلث شبه جزيرة سيناء (قابلة للتوسع)، كمحطة وسيطة على مرمى حجر من فلسطين، وضخ مياه النيل، عبر أنابيب ضخمة، من تحت قناة السويس، إليها، حتى تكون «دولة حاجزة»، تحول بين أطماع الدول الاستعمارية الأخرى والمصالح البريطانية الاستراتيجية فى المنطقة، وتعثر المشروع بسبب تأثيراته السلبية على حاجة القطن، الذى كان يزرع فى مصر لحساب المصانع البريطانية، من المياه، وكذلك لتقديرات بريطانية رأت أن التوقيت غير مناسب، فى وقت اتجهت نوايا الغرب لتقاسم لحم «الإمبراطورية العثمانية»، أو «الرجل المريض»، الذى حان أوان رحيله، الأمر الذى كان يوجب التفاوض مع الفرقاء الأوروبيين،حول توزيع عناصرالغنيمة!.

وفى أجواء الصلح بين العدو الصهيونى والنظام الساداتى، طرحت إسرائيل، عبر دراسة مستفيضة لواحد من أكبر خبراء المياه فيها، المهندس «إليشع كالى»، رؤية لمواجهة أزمة المياه المستحكمة لديها، والتى تعوق استجلاب أعداد متزايدة من المهاجرين، طرح فيها، مبكراً، فكرة اعتبار المياه سلعة تباع، حتى للأعداء، مقترحاً جلب مياه النيل لرى واستزراع واستيطان النقب الشمالى،البالغ نحو ثلثى مساحة الدولة الصهيونية!، (أنظر: إليشع كالى، المياه والسلام (وجهة نظر إسرائيلية)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩١).

وقد تجددت الدعوة لتوصيل مياه النيل إلى العدو الصهيونى، مرة أخرى، عام ١٩٧٩، فى عرض من أنور السادات لتوصيل قسم من حصة مصر من إلى النقب، من أجل تسكين المستوطنين بها، وإلى القدس أيضاً، فى مشروع تصبح معه، «مياه النيل هى آبار زمزم، لكل المؤمنين بالأديان السماوية الثلاثة!»، لكن تصدى المعارضة الوطنية أفشل هذا التوجه الخطير!.

وبعد توقيع «اتفاقية أوسلو» عام ١٩٩٣، صرّح وزير الخارجية الصهيونى، آنذاك، «شمعون بيرس»، عقب لقائه بالرئيس «مبارك» فى القاهرة: «إن المبدأ الأساسى لعلاقتنا مع العرب هو الأرض مقابل الماء».

لكن حتى هذه «المقايضة» البائسة تم التراجع عنها، بعد قليل، لصالح خيار «الماء مقابل لا شىء!»، ففى مستهل عام ١٩٩٤، دق «شمعون بيرس» الطبول، مُبَشِراً ومُهدداً باندلاع عصر «حروب المياه»، فى كتابه الشهير: « The New Middle East»، وفيه اعتبر أن لإسرائيل الحق المطلق فى سد احتياجاتها المتصاعدة من مصادر المياه، من مياه الدول الأخرى بالمنطقة، والتى يعتبرها مملوكة لجميع القاطنين فيها، بما فيهم إسرائيل، وإلا فإن حروب المياه ستندلع لا محالة!، وهى وجهة نظر عميقة فى الفكر الصهيونى، وسبق أن عبّر عنها «ديفيد بن جوريون» حين أعلن عام ١٩٥٥، فى خطابه الاحتفالى بذكرى اغتصاب فلسطين، وإعلان تأسيس الدولة الصهيونية: «إن اليهود يخوضون اليوم مع العرب معركة المياه، وعلى نتيجة هذه المعركة يتوقف مصير إسرائيل».

فهل سيذكر التاريخ أن أول طلقة فى «حروب المياه» بمنطقتنا، أطلقت من «شرم الشيخ» المصرية، فى أوائل شهر أبريل / نيسان ٢٠١٠، أم تتغلب روح الحكمة الأفريقية، ووشائج التاريخ والمصالح المشتركة، كما نتمنى، وتنتصر إرادة الحياة على التحريض الصهيونى الاستعمارى، وعلى مؤامرات المؤسسات المالية الدولية، التى لا تريد الخير لدول المنطقة كافة!؟.